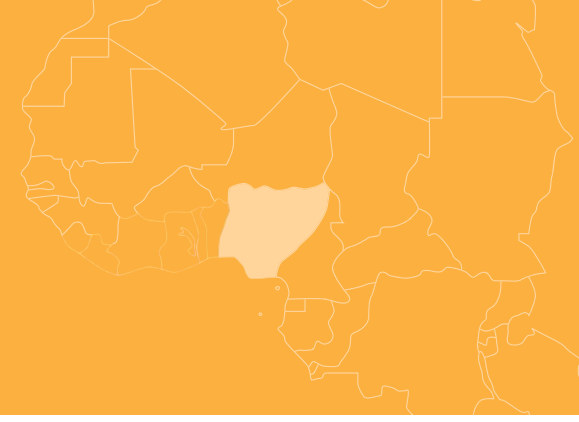


لدى نيجيريا أنظمة قانونية متعددة: القانون العام المستمد من القانون البريطاني، والقانون العرفي، والقانون الجنائي الذي وضعته الهيئة التشريعية، والشريعة الإسلامية التي تم العمل بها بدءاً من 1999 - 2002 في 12 ولاية من ولايات الشمال البالغ عددها 18 ولاية. في الولايات التي تطبق الشريعة توجد محاكم شرعية تتولى النظر في قوانين الأحوال الشخصية والعمل بها. وقد لفت نظام الشريعة في نيجيريا الانتباه الدولي في 2001 و2002 عندما أمرت محكمة شرعية بجلد فتاة يبلغ عمرها 13 سنة، على الرغم من استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف. كذلك ألغت محاكم استئناف الولايات (سوكوتو وكاتسينا) حكم بالإعدام رجباً صدر على سيدتين اتهمتا بالزنا. تم إلغاء الحكم في القضية الأولى على أساس نظرية "الجنين النائم" في الفقه المالكي، نظراً لرفض المحكمة الاعتماد على اختبار الحمض النووي لإثبات اغتصاب المرأة. وفي القضية الثانية تم إلغاء الحكم على أساس أن الفعل وقع بعد صدور القانون والعمل به. تزعمت جماعات المرأة وحقوق الإنسان الدفاع ونجحت في إلغاء تلك الأحكام.



نيجيريا

المساواة في الأسرة ضرورية

- ◀ يدعي العلماء والقادة التقليديين أن المرأة لا يمكن أن تتساوى مع الرجل في الإسلام. فهم يصرون على أن الإسلام يكفل العدالة، ولكنهم يستخدمون مع ذلك حججاً ذكورية و"بيولوجية" لإثبات أن الرجل والمرأة غير متساويين. ويرمون المرأة، التي تعارض تلك الحجج بآيات من القرآن تؤكد على المساواة، بأنها متبجحة.
- ◀ أصبحت المرأة، بشكل متزايد، عائلته لأسرتها، ولكن الرجل لا يزال يشعر أن لديه الحق أو الامتياز الإلهي بأن يكون هو المسؤول وصاحب الحق في القرارات المهمة. وهو ما يؤثر على المرأة والفتاة سلبياً:
- الحق في العمل: يعتقد الكثير من الرجال أن تقرير ما إذا كانت الابنة أو الزوجة تستطيع إكمال تعليمها هو حق له وحده. ويعتقدون أن المرأة المتعلمة قد تتحدى سلطة زوجها أو أبيها، أو أن التعليم مضيعة للوقت والمال لأن المرأة مكانها المنزل.
- حرية التعبير: كثيراً ما تُخرس المرأة المسلمة لأنها تربت على اعتقاد أن صوتها عورة لا ينبغي أن يسمعه الرجال.
- النفاذ إلى العدالة: كثير من النساء لا تعرفن أن لهن الحق في النفاذ إلى العدالة أو قد تُحرمن من العدالة بسبب التمييز في المحاكم.

- ملكية الممتلكات: الاعتقاد بأن الأقارب الذكور بإمكانهم السيطرة على ممتلكات المرأة يعني أن المرأة كثيراً ما تُحرّم، عملياً، من ملكية الأصول، خاصة الأراضي.
- ◀ تضطلع المرأة والفتاة بمسؤوليات اقتصادية في الأسرة. ونظراً لمحدودية تعليمهن ومهاراتهن، تُجبرن في كثير من الأحيان على القيام بالأعمال المنزلية، أو بيع أجسادهن، أو القبول بأعمال قد تتطلب انصياعهن لإغواء جنسي، أو إنتاج منتجات تافهة لتبيعهن بناتهن لحسابهن.
- ◀ زواج الأطفال والزواج القسري شائع ويُبرر بأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد مارسه. ويتم تجاهل شرط موافقة العروس إلا إذا كانت تلقى مساندة من أحد رجال الأسرة الأقوياء أو من منظمة غير حكومية.
- ◀ كثيراً ما يلجأ القضاة إلى تفسيرات محافظة أو منطوق محافظ في قراراتهم. فعلى سبيل المثال، عندما بدأ العمل بالشريعة قضت المحكمة بثبوت جريمة الزنا في حق عدد من النساء لأنهن كن حبالاً. وعلى الرغم من استطاعة المحكمة الاعتماد على اختبار الحمض النووي لمعرفة الشريك الرجل فقد رفضت المحكمة هذا الاختبار لأنه لم يكن موجوداً في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم).

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ استطاعت منظمات المرأة أن تناضل في قضيتي زنا كبيرتين وتكسيهما. استخدمت النساء محامين وخبراء في الشريعة الإسلامية وفي الفقه، واعتمدن على قضايا مشابهة في بلدان مثل باكستان، وأجرين اتصالات دولية مع مؤسسات مثل شبكة "النساء في ظل القوانين المسلمين" للبحث عن معلومات واستراتيجيات قد تكون مفيدة لهن. منذ ذلك الحين لم يتم إثبات تهمة زنا واحدة في الدرجة الثانية من الاستئناف.
- ◀ النساء في المجتمعات الإسلامية جزء من حركة المرأة النيجيرية الأوسع. في يوليو / تموز 2008 انضمت منظمات مثل "باواباب من أجل حقوق الإنسان للمرأة" (باواباب)، و"مركز تمكين المرأة والمراهقة"، و"خيار دفع وحماية حقوق المرأة" إلى شبكات مثل "منتدى النسويات النيجيريات" من أجل المكافحة الناجحة ضد قانون يهدف إلى منع "الملبس غير المحتشم" في الأماكن العامة.
- ◀ قامت مؤسسة "خيار دفع وحماية حقوق المرأة" بعمل مكثف من أجل الدمج بين ثمانية قوانين، بعضها أصدره مجلس الشعب السابق، للخروج بقانون يرى تحالف من منظمات حقوق المرأة أنه يفضي إلى التطبيق المحلي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا.
- ◀ تُبذل جهود بحثية وتدريبية داخل المجتمعات الإسلامية، ومع العلماء المحافظين والتقدميين على حد سواء، من أجل فهم احتياجات المجتمع، وخاصة احتياجات المرأة المسلمة. وقد أبدى أحد القادة الدينيين التقدميين معارضة علنية للتجاهل الفج لحقوق المرأة في الأسرة المسلمة وانتهاك تلك الحقوق. تقوم حكومة ولاية جيجاوا بتمويل تدريب أعضاء السلك القضائي من أجل ترقية مداركهم والاتساع بها لضمان استجابتهم للاحتياجات المعاصرة للمرأة المسلمة.
- ◀ يصدر عدد متزايد من القضاة المدنيين والشرعيين أحكاماً تناقض معايير مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال ألغى قاضي الأحداث، في قضية رفعها وكسبها مركز تمكين المرأة والمراهقة، زواج طفلة في "يولا" على أساس عدم الحصول على موافقة الفتاة.
- ◀ على الرغم من أن مناقشة إصلاح قوانين الميراث غير مسموح بها، يلجأ الآباء في بعض المجتمعات إلى منح بناتهن بعض الأصول مثل الأرض والممتلكات والذهب والمجوهرات أثناء حياتهم للالتفاف حول قواعد التوريث.
- ◀ ما فتئت ناشطات حقوق المرأة تتغلبن على الاتهامات والعداوات الموجهة لهن، وتنشئن التحالفات بالقيام "بما ليس منه بد": العمل مع المحافظ والتقدمي من القيادات الدينية والمجتمعات والتأكيد على الاحتياجات المشتركة للنساء.